تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها

جاسم محمد يوسف كرم

البحوث والدراسات

تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها

جاسم محمد يوسف كرم
جامعة الكويت – دولة الكويت

الملخص:

تأخر ظهور الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي حتى وقت متأخر من القرن الماضي وذلك بسبب عدم ظهور الدول القومية. إلا أن ظهور الثروة النفطية في المنطقة عمل على تعجيل قيام هذه الحدود التي وضعت في البداية بمعرفة الإمبراطورية البريطانية التي كانت تسيطر على المنطقة.

في هذا البحث تم التركيز على موضوع الحدود السياسية بين دولتي الكويت والسعودية وبالأخص في إنشاء المنطقة المحايدة وفقاً لمعاهدة العقير عام ١٩٢٢. هذه المنطقة أُنشئت بناءً على أسباب سوف يتم شرحها في هذا البحث. وبعد استقلال الكويت تم الاتفاق مع السعودية على تقسيم المنطقة المحايدة مناصفة بين الدولتين في عام ١٩٦٥، بدون التطرق إلى المنطقة البحرية المحاذية لها. وبقيت هذه المسألة محل خلاف بين الدولتين حتى توصلت الدولتان إلى ترسيم الحدود البحرية بشكل يرضي الطرفين وذلك عام ٢٠٠٠. ركز هذا البحث على دراسة تلك المرحلة بتمعن لمعرفة أسباب إنشاء هذه المنطقة في البداية ثم الحاجة إلى تقسيمها، وأخيراً كيفية ترسيم الحدود البحرية المحاذية لها. وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي في تحقيق أهدافه، حيث تم الاعتماد على الوثائق التاريخية ودراسة الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين وتحليل الخرائط المرفقة بالاتفاقيات.

١ – المقدمة:

حظي موضوع النزاعات الحدودية بين الدول باهتمام الجغرافيين السياسيين كما لم يحظ أي موضوع آخر. وذلك لما لهذا الموضوع من

* تم تسليم البحث في أكتوبر ٢٠٠١، وأجيز للنشر في إبريل ٢٠٠٢.
** يتقدم الباحث بالشكر للاساتذة المحكمين الأفاضل على تعقيباتهم القيّمة.

حساسية وأثر في العلاقات بين الدول ولما يسببه هذا الموضوع من مشاكل يمكن أن تنتهي بالنزاع المسلح بين الدول المعنية. وكما هو معروف إذا كانت العلاقات بين الدول جيدة فإن النزاعات الحدودية تبقى تحت التحكم ولكن متى ما ساءت هذه العلاقات قفزت هذه النزاعات الحدودية إلى واجهة الأحداث. وفي منطقة الخليج والجزيرة العربية هناك نزاعات حدودية بين أغلب الدول الواقعة في هذه المنطقة والسبب في ذلك هو تأخر ظهور الدول القومية فيها. فمعظم دول المنطقة كانت تحت الاستعمار حتى فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومعظم حدود دول المنطقة وضعت بواسطة المستعمر المتمثل ببريطانيا العظمى، وكما هو معروف فإن ولاءات القبائل هي التي كانت تحدد حدود هذه الدول وبما أن القبائل كانت تغير ولائها بين فترة لأخرى من دولة إلى دولة أخرى فإن ذلك كان يؤدي إلى وقوع المشاكل والنزاعات على الحدود. وبما أن بريطانيا كانت غير ملمة بكل هذه التفاصيل فإنها بتعمد أو غير قصد خططت الحدود بشكل أدى فيما بعد إلى ظهور كثير من النزاعات الحدودية. كما أن هناك مناطق كثيرة لم تحدد فيها الحدود بشكل واضح ودقيق بل ظل الأمر معلقاً إلى ما بعد استقلال هذه الدول. وبالفعل فقد بدأت دول المنطقة بعد استقلالها من بريطانيا بإعادة رسم الحدود بينها في مناطق الاختلاف والنزاع ورسم الحدود في المناطق التي لم تشملها أي اتفاقيات سابقة.

ولا يخرج موضوع الحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية عن هذا السياق، فبريطانيا كان لها دور كبير في رسم الحدود بين البلدين. وهنا أيضاً لم يتم استكمال رسم الحدود بين الدولتين بصورتها النهائية. بل إن الدولتين احتاجتا إلى أربعين عاماً بعد استقلال دولة الكويت لكي يتم إغلاق هذا الملف نهائياً.

إلا أن الأمر اللافت للنظر أن موضوع الحدود بين الكويت والمملكة العربية السعودية حل بشكل ودي وبدون حدوث أي مواجهات كما حدث بين

بعض دول المنطقة. ويعود ذلك للعلاقات الجيدة التي تجمع بين البلدين وحكمة قيادتيهما.

في هذا البحث سوف نناقش موضوع ترسيم الحدود بين الدولتين منذ اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ ثم تقسيم المنطقة المحايدة في عام ١٩٦٥ وأخيراً اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في عام ٢٠٠٠م. وقبل الخوض في ذلك فإنه يفضل شرح بعض المفاهيم الخاصة بسيادة الدولة على المناطق البحرية المقابلة لسواحلها. وتقسم البحار إلى نطاقات مائية مثل:

١ – **المياه الداخلية:** وهي عبارة عن الخلجان الصغيرة وتعتبر هذه المناطق داخل حدود الدولة.

٢ – **المياه الإقليمية:** Territorial Waters: وهي تبدأ من خط القاعدة أي آخر منطقة للجزر ولمسافة تمتد من ٣–١٢ ميل بحري فقط. وتقع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة بشكل مطلق ولها الحق في ممارسة كافة سلطاتها ما عدا ما يخص المرور البري للسفن الأجنبية. وحددت الكويت مياهها الإقليمية بـ ١٢ ميل بحري.

٣ – **المياه المتاخمة للمياه الإقليمية:** Contiguous Zone: وهي المنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية. ويمكن أن تمتد لمسافة ٢٤ ميل بحري فقط من خط القاعدة. وللدولة حق تفتيش السفن في هذه المنطقة للتأكد من عدم وجود مواد مهربة. كما تمارس فيها الدولة إجراءات التفتيش الجمركي والصحي ومنع الهجرة غير الشرعية. وهي تشكل أيضاً جزءاً من المنطقة الاقتصادية لصيد الأسماك أو الاستفادة من الثروات الطبيعية.

٤ – **منطقة المياه الاقتصادية:** Exclusive Economic Zone: وهي تلي منطقة المياه المتاخمة وتمتد لغاية ٢٠٠ ميل بحري من خط القاعدة. وللدولة الحق في استغلال الثروات الطبيعية فيها. ولكن لا يحق لها ادعاء السيادة على هذه المنطقة.

٥ – **أعالي البحار:** High Sea: وهي المنطقة التي لا تخضع لسلطة أي دولة.

٦ – **الرفرف القاري** Continental Shlef: وهي المنطقة اليابسة تحت الماء التي تبدأ من نقطة التقاء اليابسة بالماء ثم تنحدر تحت الماء تدريجياً إلى أن تصل نقطة المنحدر القاري. وتختلف مسافة هذه المنطقة من مكان لآخر. وللدولة الحق في الاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة عليها فقط دون ادعاء السيادة عليها[١].

٢ – اتفاقية العقير:

لقد ظهرت حدود الكويت مع جيرانها في الاتفاقية الأنجلو العثمانية لعام ١٩١٣م. وفي تلك الاتفاقية كانت حدود الكويت تتكون من خطين، الخط الأحمر الذي يشكل نصف دائرة مركزها مدينة الكويت وحدها الشمالي تقاطع خور الزبير مع خور عبدالله في الشمال الغربي من الخليج العربي ثم إلى خط جنوب أم قصر وجبل سنام إلى وادي الباطن ثم جنوباً إلى تقاطع وادي الباطن مع العرجه. وهذه المنطقة تقع تحت حكم حاكم الكويت مباشرة أما الخط الأخضر فقد شمل المنطقة السابقة مع الامتداد جنوباً إلى جبل منيفه ويخضع كل القبائل في هذه المنطقة لسلطة حاكم الكويت[٢]. (انظر الخريطة رقم ١).

وفي بداية العقد الثاني من القرن العشرين زادت هجمات القبائل الموالية لابن سعود (الإخوان) على مناطق جنوب العراق مما حدا ببريطانيا الدعوة لاجتماع يضم الأطراف الثلاثة (سلطان نجد حيث سميت الدولة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م) والعراق والكويت لترسيم الحدود بينها وإنهاء المشاكل التي كانت تحدث باستمرار.

وقد عقد المؤتمر في مدينة العقير بالمملكة العربية السعودية في الثاني من ديسمبر عام ١٩٢٢م، برئاسة السير بيرسي كوكس المعتمد البريطاني في العراق ومثل السعودية الملك عبدالعزيز بن سعود ومثل العراق السيد إبراهيم حقي ومثل الكويت الوكيل السياسي البريطاني لديها الميجر مور. وبدأ مندوب العراق قائلاً إن حدود بلاده منذ القدم تمتد جنوباً إلى شمال

خريطة رقم (١) – حدود الكويت وفقاً لاتفاقية ١٩١٣

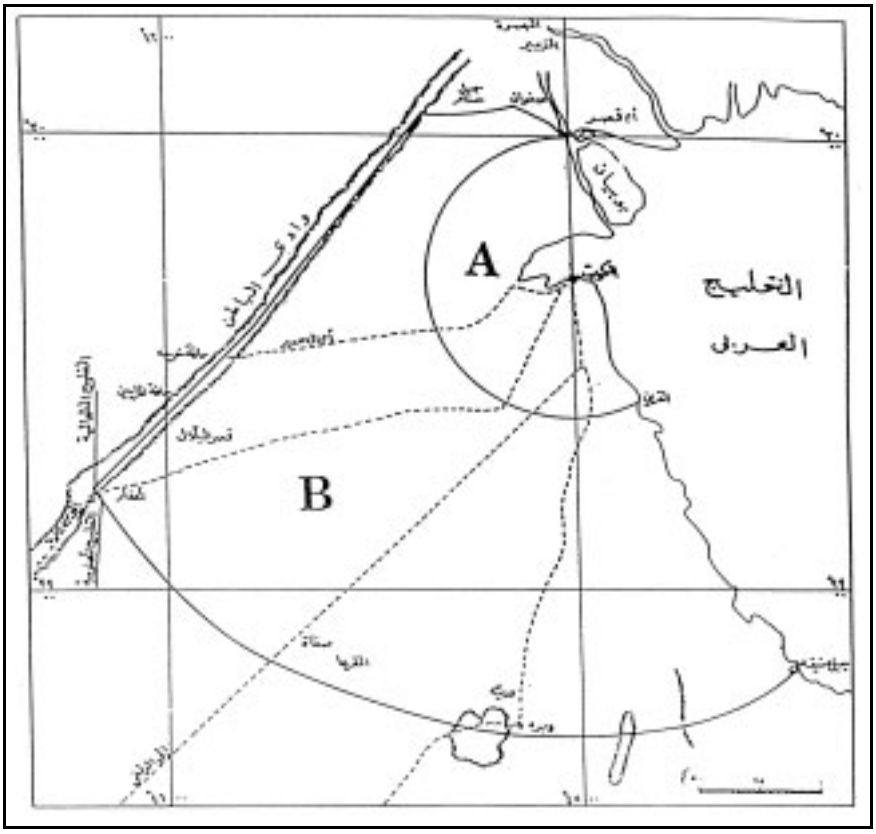

المصدر: الكويت وجوداً وحدوداً، إعداد اللجنة العلمية لمشروع دراسة الوثائق الكويتية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي – الكويت ١٩٩١.

خريطة الكويت الملحقة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ – المنطقة A التي يمارس الشيخ لكويت الاستقلال الذاتي الكامل فيها وتتبعها جزر وربة، وبوبيان، ومكان وفيلكا، وأم المرادم، وعوها، وكبر، قاروه، والمقطة مع الجزيرات والمياه الإقليمية الملاصقة (المادة الخامسة من الاتفاقية).

المنطقة B وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيخ الكويت، الذي يستوفى منها العشور والمنح الإدارية.. ولا تباشر الحكومة الإمبراطورية العثمانية في هذه المنطقة أي عمل إداري بدون علم ودراية شيخ الكويت، كما تمتنع عن إقامة حامية عسكرية أو القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه... إلخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية.

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية)

مدينة الرياض، وأجابه الملك عبدالعزيز بن سعود بأن حدود نجد منذ أيام أبينا الخليل إبراهيم عليه السلام تمتد إلى جنوب الفرات. أما ممثل الكويت فلم يكن يعنيه الأمر شيئاً.

لهذا فقد قسم السير بيرسي كوكس الحدود بحيث أعطى أفضلية للعراق على حساب أراضي ابن سعود ومن ثم أرضى الأخير على حساب الكويت[٣]. ولما عاتب الشيخ أحمد الجابر الحكومة البريطانية بأنه وثق بها وهي فرطت في حقوقه ادعى بيرسي كوكس بأنه بناءً على اتفاقية العقير فإن بريطانيا ضمنت للكويت حدوداً معترفاً بها من قبل ابن سعود والعراق. وهذا بنظر بريطانيا مكسباً لأنه لولا ذلك لكان بإمكان الكويت أن تقع بكاملها تحت سيطرة ابن سعود أو العراق[٤].

ووفقاً لاتفاقية العقير فقد تم إنشاء منطقة محايدة بين الدولتين على أن يكون لهما حقوق متساوية في المنطقة التي حددتها الاتفاقية والتي عرفت منذ ذلك الوقت باسم (المنطقة المحايدة). وقد نصت الاتفاقية على أن هذا الوضع مؤقت إلى أن يتم عقد اتفاق آخر يقرر مصير تلك المنطقة. ولم تتحدث الاتفاقية عن ماهية الحقوق المتساوية التي قررتها للطرفين في المنطقة المذكورة، كما لم تنظم كيفية ممارسة تلك الحقوق المتساوية، بل تركت الطرفين أحراراً في اتباع ما يجدونه مناسباً في الظروف المعنية وحسبما تقتضيه العلاقات السائدة بين البلدين. وقد سهل الأمر في البداية عدم وجود أي نمط للعمران في المنطقة كما أن النفط لم يكن قد اكتشف بعد وكان الأمر يقتصر على رعي الأغنام والإبل التابعة للبلدين علاوة على ذلك وكما أسلفنا في المقدمة فإن اتفاقية العقير لم تعين بالدقة الكافية الحدود الجغرافية للمنطقة المحايدة، وقد تم تحديد ذلك لأول مرة في بروتوكول وقع بين الطرفين في ١٩٦١/٣/٢١م. هذه الظروف تغيرت بظهور النفط والغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي بشكل عام وفي هذه المنطقة بشكل خاص، الأمر الذي كان له أثر كبير في تغيير وجه الحياة في

المنطقة. وقد تطلب استغلال هذه الموارد عمليات واسعة وعلى جانب كبير من التعقيد والتطور مثل منح امتيازات لبعض الشركات وإقامة منشآت ومساكن للعمال والموظفين التابعين للشركات. هذا كله تطلب تنظيم المنطقة وإخضاعها للرقابة العامة وتيسير حياة المواطنين. وعليه فقد قامت كل دولة بإنشاء أجهزة الإدارة والتنظيم التي اقتضتها رعاية مصالحها ومصالح مواطنيها في المنطقة الأمر الذي أدى إلى ازدواج السلطة في شؤون الإدارة والرقابة والاختصاص القضائي. والأهم من ذلك هو حدوث تنافس بين مواطني الدولتين في الإقامة والاحتراف واستغلال خيرات المنطقة الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض المشاكل. ولاقت بعض المؤسسات الكويتية صعوبة في ممارسة حقها في استثمار بعض أجزاء المنطقة أو بعض خيراتها وتبع ذلك فوضى في التنظيم والإشراف الإداري وتشجيع للتهرب والإفلات من الرقابة وتضارب في الاختصاص القضائي والجنائي في المنطقة.

كما اشتركت الدولتان في إنشاء الأجهزة وإقرار الأنظمة التي استلزمتها عمليات استغلال النفط المشتركة وكلفت شركات الامتياز بإقامة المرافق اللازمة والمنصوص عليها في اتفاقيات الامتياز وقد ترك لمواطني الدولتين الحرية في استغلال ما يشاءون من أراضي المنطقة وخيراتها وحرية الاحتراف وممارسة المهنة سواء داخل معسكرات العمال التي أقامتها شركات الامتياز أو في غير تلك الأجزاء من أراضي المنطقة المحايدة. بشكل عام لاقت المنطقة إهمالاً في تعميرها وعزوفاً في رعاية شئونها لأن كلتا الدولتين لا تعتبرانها ملكاً خالصاً لها(٥).

٣ – تقسيم المنطقة المحايدة:

من خلال سرد المشاكل والمصاعب التي عانت منها المنطقة المحايدة اقتنعت الدولتان جدياً بضرورة وضع تنظيم معين يحل تلك المشاكل ويحسن من أوجه الحياة فيها. وقد طرحت فكرتان بهذا الخصوص إحداها تهدف إلى إنشاء إدارة مشتركة للمنطقة، وأخرى ترى ضرورة تقسيم

المنطقة المحايدة نهائياً بين الطرفين مع بقاء الثروات الطبيعية مشتركة. وبعد دراسة مستفيضة للفكرتين تبين استحالة الأخذ بفكرة الإدارة المشتركة لما لها من مشاكل وما تسببه من حساسية الكل في غنى عنها. وعليه فقد كان تقسيم المنطقة بين الطرفين هو الحل المقبول. وبالفعل وافق الطرفان على تقسيم المنطقة كاملاً حيث تضم كل قسم إلى إحدى الدولتين. وإقراراً لهذا الحل فقد وقع الطرفان مذكرات متبادلة في جدة بتاريخ ١٩٦٣/٨/٥م، وقضت المذكرة بأن يعقد الطرفان اتفاقاً كاملاً يتم بموجبه إقرار التقسيم وتنظيم المسائل المترتبة عليه. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق الذي وقع في جدة في ١٩٦٥/٧/٧[٦].

وتنص اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة (التي تتكون من ثلاث وعشرين مادة) على أن المتعاقدين قد قبلا بمذكرات متبادلة في ١٩٦٣/٨/٥م، إنهاء الوضع المؤقت بتقسيم تلك المنطقة إلى قسمين بحيث يضم أحدهما إلى إقليم دولة الكويت والآخر إلى إقليم المملكة العربية السعودية، على أن تبقى تلك الحقوق المتساوية للطرفين في كل المنطقة المقسومة والتي قررتها أصلاً اتفاقية العقير كما هي مشتركة بين الطرفين وعلى أن تكون مضمونة بأحكام المسؤولية الدولية[٧].

وتنص المادة الأولى والثانية من الاتفاقية على أن يكون الحد الفاصل بين قسمي المنطقة هو الحد المنصف لمساحة المنطقة والذي يبدأ من نقطة عند منتصف الساحل شرقاً على خط انحسار الماء وينتهي عند الحد الغربي للمنطقة ويجري تعيين ذلك الحد على الطبيعة بواسطة لجنة مسح وتحديد للمنطقة المحايدة المتفق على تشكيلها ويعتمده الطرفان باتفاق لاحق. ويضم كل من الجزئين اللذين ينتجان عن هذا التقسيم إلى إقليم كل من الدولتين جزءاً لا يتجزأ من إقليمهما (انظر الخريطة رقم ٢).

وتنص المواد من الثالثة إلى السادسة على حرية كل دولة في ممارسة حقوق الإدارة والتشريع والدفاع في المنطقة التابعة لها بنفس الكيفية التي

خريطة رقم (٢) تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية

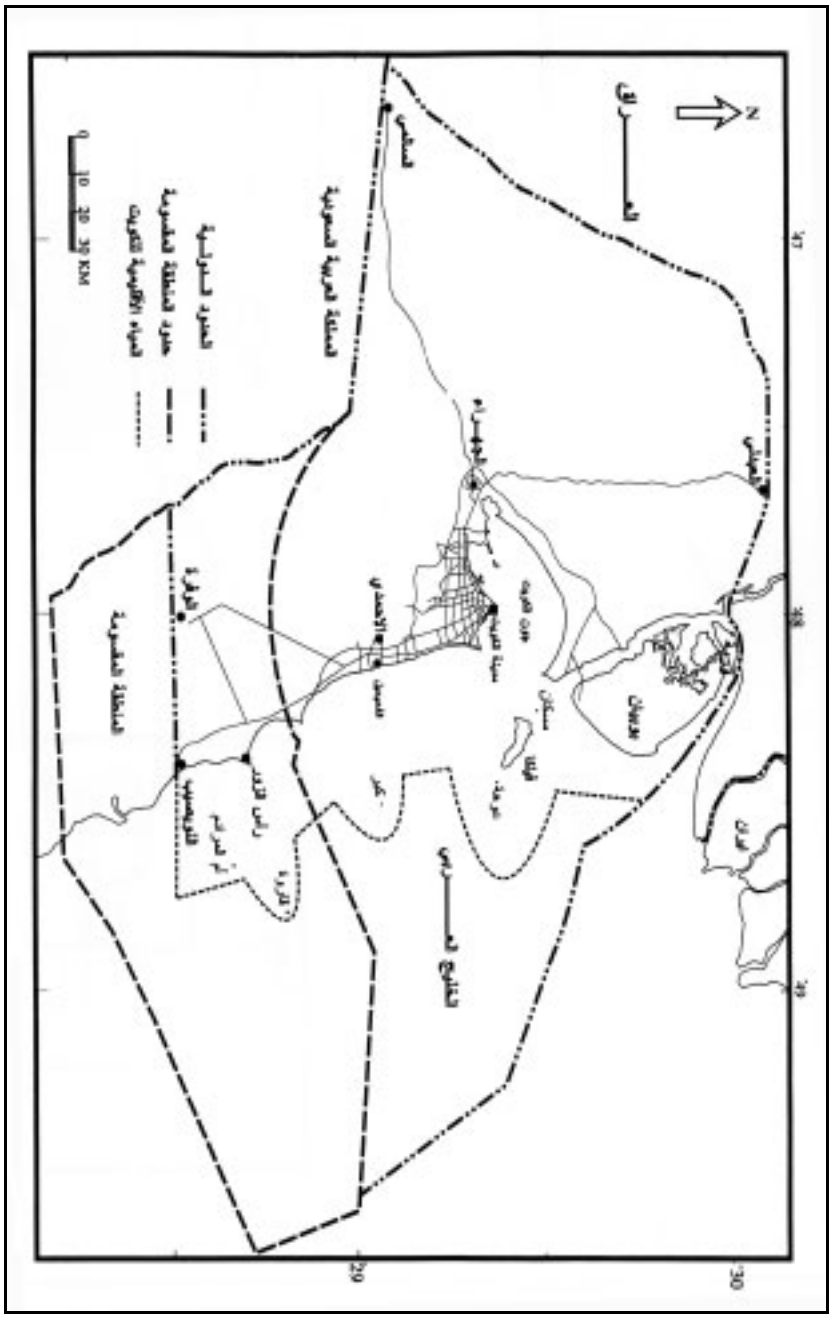

تمارسها على إقليمها الأصلي. كل ذلك على أن تبقى الحقوق المتساوية للطرفين في تلك المنطقة مشتركة كما أوجدتها اتفاقية العقير. كما أوجبت الاتفاقية على الطرفين عدم التنازل عن هذه الحقوق المتساوية إلى دولة ثالثة وإلا أدى ذلك إلى إعفاء الطرف الآخر من التزاماته المنصوصة في الاتفاقية.

وألحقت المادة الثامنة للاتفاقية بكل منطقة مقسومة ستة أميال من منطقة قاع البحر وما تحت القاع لأغراض استثمار الثروات الطبيعية على أن يستمر الطرفان المتعاقدان في ممارسة حقوقهما المتساوية في المنطقة المغمورة خارج ستة الأميال بطريقة الاستثمار المشترك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك. كما تضمنت المواد من المادة التاسعة إلى الثالثة عشرة ممارسة حقوق الطرفين المتساوية في المنطقة واستغلال الثروات الطبيعية فيها بأن نصَّ اساساً على بقاء امتيازات النفط سارية المفعول وتقيد كلاً من الطرفين باحترام حقوق الطرف الآخر في الجزء الذي يُضم إلى إقليمه وتحمل كل طرف التزامات الحراسة والأمن المترتبة في ذمة الطرف الآخر بموجب تلك الامتيازات وتعهد كل طرف باتخاذ الإجراءات التشريعية والنظامية التي تكفل استمرار تمتع شركات الامتيازات العاملة في المنطقة بحقوقها وأدائها لالتزاماتها وباتخاذ الضمانات القانونية التي تكفل عدم ازدواج الضريبة على الشركات وبإخلاء كل طرف لمنشآت الأعمال الإدارية والقضائية التي تقع في الجزء الذي يضم إليه من موظفين وتسليمها للطرف الآخر.

وتتطرق المواد ١٤-٢١ في الاتفاقية إلى تنظيم حقوق مواطني الطرفين العاملين في استثمار الثروات الحالية بأن كفلت لهم حق العمل وممارسة المهنة بالتساوي إقراراً لما درجا عليه من عرف في هذا الخصوص. وكما تعهدت كل دولة باحترام حقوق كل طرف في المنشآت والمباني القائمة حالياً في المنطقة ويسرت إجراءات دخول مواطني الدولتين في المنطقة، أما ما يخص الثروات الطبيعية التي تكتشف في المستقبل فقد ترك أمر الاتفاق على حقوق مواطني الطرفين فيها إلى حينه.

ولم تنس الاتفاقية أي خلافات تظهر مستقبلاً عن تفسير أو تطبيق أي بند فيها، لذلك نرى أن المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية تنص على أنه إذا نشأ أي خلاف في تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه فإن الطرفين يسعيان لتسوية ذلك الخلاف بالطرق الودية بما في ذلك الالتجاء إلى جامعة الدول العربية. وإذا ما تعذر التوصل إلى تسوية الخلاف يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية، ويقبل الطرفان المتعاقدان الحكم النهائي لمحكمة العدل الدولية في هذا الخصوص. وأخيراً فإن المادة الثالثة والعشرين تتعلق بالتصديق على الاتفاقية حسب النظم الدستورية المتبعة في كلا البلدين وتعتبر نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

وواجه الطرفان مشكلتين لم تحلا في ذلك الوقت وهما مسألة الحد الشمالي للجرف القاري المحاذي للمنطقة المحايدة، وموضوع جزيرتي قاروه وأم المرادم. وقد تم تبادل مذكرات ألحقت بالاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه نص فيها على تمسك كل من الطرفين بموقفه من هاتين المسألتين. إذ ترى حكومة الكويت أن حقها في هاتين الجزيرتين واضح كما ترى أن فكرتها عن الحد الشمالي للجرف القاري المحاذي للمنطقة المحايدة مستندة إلى أساس سليم من مبادئ القانون الدولي ومبادئ العدالة. وقد بذلت محاولات كثيرة لإقناع الطرف الآخر بهذا الحق لم يكتب لها النجاح. وعليه فقد اكتفى الطرفان بالإعراب عن أملهما بأن تتم تسوية هاتين المسألتين بروح الأخوة والتفاهم التي وقعت في ظلها الاتفاقية المعروضة[٨].

٤ – ترسيم الحدود البحرية:

بالتصديق على معاهدة تقسيم المنطقة المحايدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٩م وضع البلدان حداً لأي مشاكل وخلافات قد تظهر بسبب اشتراكهما في إدارة تلك المنطقة، كما سمح للبلدين بالبدء في تنظيم وتعمير المنطقة الواقعة تحت سلطتيهما بالشكل الذي تراه مناسباً وبالفعل فقد نظمت السعودية المنطقة التي ضمت إليها وأنشأت مدينة الخفجي وعملت الكويت هي الأخرى بتنظيم

منطقتها فازدهرت الوفرة التي تحولت إلى قرية زراعية ومنطقة الخيران التي تحولت إلى متنفس ومنتزه سياحي.

وبقي أمر معلق لم يتم حله وهو موضوع الحد الشمالي للجرف القاري المحاذي للمنطقة المحايدة وموضوع جزيرتي قاروه وأم المرادم ومنذ الانتهاء من توقيع معاهدة التقسيم في ١٩٦٥/٧/٧م كانت هناك محاولات كثيرة لحل الموضوع إلا أن أياً منها لم يكلل بالنجاح. وكانت الكويت الأكثر رغبة في إنهاء الموضوع لطبيعتها ووضعها بالنسبة لميزان القوة بين الدولتين وبقي الحال على ما هو عليه بدون حل كما كان يسبب في بعض الإشكالات الصغيرة وخاصة التي كان يتعرض لها المواطنون الكويتيون الذين يقصدون صيد النزهة في تلك المنطقة. عدا ذلك فلم تحدث مشاكل أو مواجهات بين البلدين.

وبعد الانتهاء من حرب تحرير الكويت شكل مجلس الأمن لجنة لترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق. وقد أنهت اللجنة أعمالها في مايو عام ١٩٩٣ بإقرار الترسيم النهائي للحدود بين البلدين[٩]. وساهم هذا الأمر في إحياء موضوع ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والسعودية، وبالفعل فقد تم تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين للقيام بوضع حل نهائي لهذا الموضوع. وترأس الفريق الكويتي الدكتور طارق الرزوقي سفير الكويت لدى الجمهورية الفرنسية سابقاً. وبقي عمل اللجنة طي الكتمان وهذا هو طبيعة عمل الحكومة السعودية التي لا تريد أن تنشر أي شيء حتى يتم الانتهاء من الموضوع بكامله. ولدى سؤال الشيخ صباح الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي عن هذا الموضوع كانت الإجابة دائماً إيجابية بأن المباحثات تسير بشكل جيد وبروح الأخوة والتفاهم وأن الأمر سينتهي عن قريب.

وعلى الرغم من أن اللجنة انتهت من الأعمال الفنية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية في وقت سابق إلا أن توقيع الاتفاق لم ير النور. وقد كان المسؤولون الكويتيون يثيرون موضوع توقيع الاتفاق مع القادة السعوديين

بين فترة وأخرى ولكن التريث هي الإجابة التي كانت تسمع في كل مرة. وخلال القمة الخليجية التشاورية في مسقط في عام ٢٠٠٠ بادر سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى مفاتحة سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية بضرورة حسم موضوع الحدود البحرية لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين وتسريعاً للاستفادة من الثروات الطبيعية (الغاز) في منطقة الجرف القاري وقد أبدى الأمير عبدالله تجاوباً وتفهماً كبيراً ووعد بسرعة إنهاء هذا الموضوع(١٠).

وفي شهر يونيو عام ٢٠٠٠ أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها بصدد الاتفاق مع بعض شركات النفط على استخراج الغاز الطبيعي من حقل الدره. ويقع حقل الدره في منطقة تلاقي الحدود البحرية للدول الثلاث، الكويت، إيران والمملكة العربية السعودية(١١). وقد ناشدت الكويت حكومة إيران بالتريث في هذا الأمر حفظاً لحقوق دول الجوار في هذه الثروات(١٢).

هذا الإعلان من جانب إيران حرك موضوع إقرار ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والمملكة العربية السعودية من جديد. وبالفعل قام سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية بزيارة رسمية إلى الكويت مترئساً وفداً سعودياً رفيع المستوى. وقد تم خلال هذه الزيارة بالتحديد في ٢/٧/٢٠٠٠ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وقد ورد في ديباجة الاتفاقية أنه توحيداً وترسيخاً لروابط العقيدة والأخوة التي تربط بين الشعبين الشقيقين وتأكيداً للعلاقة الثابتة والراسخة بينهما وحرصاً من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية على تعيين الخط الذي يقسم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بما يكفل مصالح البلدين الشقيقين وحقوقهما في المنطقة، وتأسيساً على اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة بين

البلدين الموقعة بتاريخ ١٩٦٥/٧/٧، واتفاق تعيين الحد المنصف للمنطقة المحايدة بين البلدين الموقعة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٨، فقد تم في مدينة الكويت في ٢٠٠٠/٧/٢ التوقيع على اتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين الدولتين. وبينت المادة الأولى بأن:

١ – يمتد خط تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الذي يشكل الحد الفاصل بين قسم كل من البلدين، ابتداء من النقطة البرية على الساحل (نقطة ز) ذات الإحداثيات الجغرافية (٤٤٨، ٠٢ ٣٢ ٢٨ شمالاً) و(٠١٩، ٥٩ ٤٨ شرقاً) وفقاً للنقاط ذات الإحداثيات الجغرافية التالية:

النقطة	خط العرض شمالاً			خط الطول شرقاً		
١	٢٠	٣٨	٢٨	٢٢	٣٥	٤٨
٢	٥٦	٣٩	٢٨	٥٠	٣٩	٤٨
٣	٤٩	٤١	٢٨	١٨	٤١	٤٨
٤	٠٦	٥٦	٢٨	٤٢	٢٦	٤٩

ومن النقطة رقم (٤) يمتد خط تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة إلى نهاية هذا الخط في الجهة الشرقية.

٢ – لا يخل ماورد في الفقرة (١) من هذه المادة بما ورد في الملحق رقم (١) لهذه الاتفاقية.

ويشير الملحق رقم (١) المذكور أن البلدين اتفقا على أن ملكية البلدين المتعاقدين للثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة مشتركة وتشمل جزيرتي قاروه وأم المرادم والمنطقة الواقعة بين الحد الشمالي المشار إليه في المادة الثانية من الاتفاقية ومسار الحد الشمالي المعدل وفقاً للمادة الثالثة من الاتفاقية[١٣] (انظر الخريطة رقم ٣).

وبينت المادة الثانية من الاتفاقية أنه يتم تعين الحد الشمالي للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة ابتداء من النقطة (١) على الساحل ذات

خريطة رقم (٣) اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠

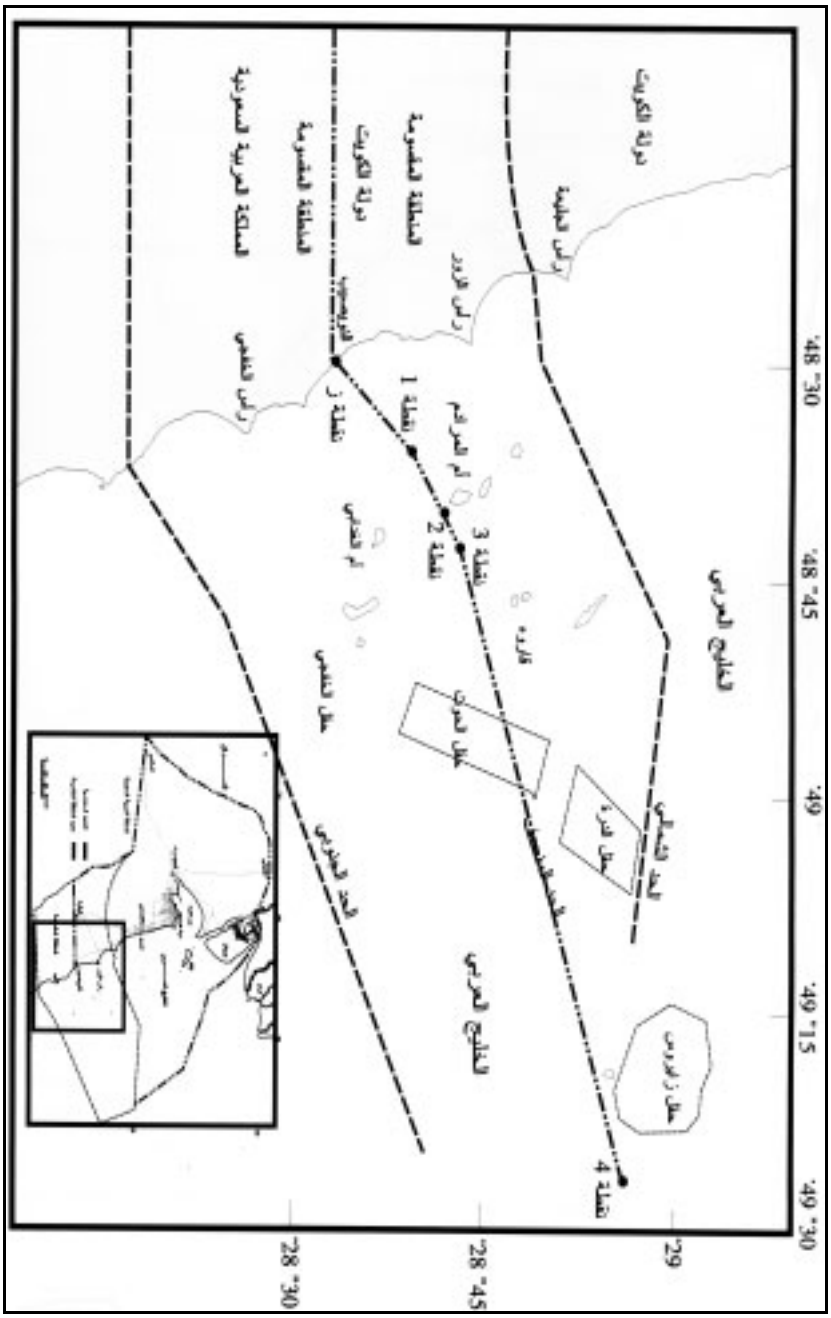

الإحداثيات الجغرافية (٥٨,٧ ٤٩ ٢٨ شمالاً و٠٠,١٨٨ ١٧ ٤٨ شرقاً) على أساس مبدأ المسافات المتساوية من الحد الأدنى لانحسار الماء للساحل دون أن يكون للجزر والضحاضح والفشوت أثر في هذا الحد مع مراعاة ما ورد في المادة الثامنة من اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة. وكما تم شرحه سابقاً فإن المادة الثامنة من اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة تنص على استمرار الطرفين المتعاقدين في ممارسة حقوقهما المتساوية في المنطقة المغمورة خارج ستة الأميال بطريقة الاستثمار المشترك ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

وتوضح المادة الثالثة بأن يتم تعديل مسار الحد الشمالي المعين بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية وذلك بإعطاء أثر كامل لمجموعة جزر فيلكا مع عدم الإخلال بما ورد في الملحق رقم (١) لهذه الاتفاقية. ولمزيد من الإيضاح فإن المقصود بمجموعة جزر فيلكا هو جزر فيلكا وعوهه ومسكان. والمقصود بإعطائها الأثر الكامل هو اعتبارها خط القاعدة الذي يقاس منه بداية المياه الإقليمية لدولة الكويت خاصة أن إيران تطالب ببدأ خط القاعدة من جزيرة خرج. ويفيد ذلك الكويت في تحديد خط الوسط بينها وبين إيران حفاظاً على حقها في الثروات الطبيعية التي تكتشف في قاع البحر. وبينت المادة الرابعة أن الحد الجنوبي للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة هو الخط المعمول به حالياً ين البلدين ابتداء من النقطة رقم (٥) على الساحل ذات الإحداثيات (٠٥,٥٥٦ ١٤ ٢٨ شمالاً و٠٦,٩١٦ ٣٦ ٤٨ شرقاً).

وعهدت المادة السادسة إلى الشركة التي كلفها البلدان بالمسح وإعداد خرائط المنطقة المنوه عنها تعيين إحداثيات الحد الشمالي وفقاً للمادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية. وإعداد الخرائط بشكل نهائي وتوقيعها من ممثلي البلدين على أن تعد جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية. وأوصت المادة السابعة أن يشكل البلدان طرفاً تفاوضياً واحداً عند تعيين الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة. وبمعنى آخر عند التفاوض مع إيران على تحديد الجرف القاري مع الكويت. كما أوصت المادة الثامنة أن يتم الاتفاق بين الجهات المختصة في البلدين على الإجراءات والترتيبات المتعلقة بصيد النزهة في تلك المنطقة.

وأشارت المادة التاسعة إلى أن أحكام الاتفاقية لا تخل بأحكام اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة الموقعة بتاريخ ١٩٦٥/٧/٧ ولا بأحكام اتفاق تعيين الحد المنصف للمنطقة المحايدة بين البلدين الموقع بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٨. وأخيراً فقد نصت المادة العاشرة على أن تخضع هذه الاتفاقية لتصديق البلدين وتعد نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها(١٤).

وعلى إثر ذلك واستكمالاً لتصديق الاتفاقية بين البلدين تم عرض الاتفاقية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية على مجلس الوزراء السعودي الذي وافق عليها في جلسته في يوم الاثنين الموافق ١٠ يوليو ٢٠٠٠. وقد أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية خلال الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء عن ارتياح المجلس لما توصل إليه البلدان نحو المزيد من توطيد علاقاتهما الأخوية المتينة والعمل من أجل كل ما من شأنه خدمة مصالحهما وصالح شعوبهما والأمة العربية والإسلامية(١٥).

وبدورها أقرت الحكومة الكويتية الاتفاقية المذكورة وصدر بها مرسوم بمشروع قانون موقع من صاحب السمو أمير دولة الكويت. وأحيل المرسوم إلى مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٠ لإقراره بصفة مستعجلة. وقد تضمن مرسوم الإحالة المرسل إلى سعادة رئيس مجلس الأمة التالي:

«أود أن أحيل لسعادتكم نسخة من المرسوم رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٠٠ بإحالة مشروع قانون في شأنه الموافقة على الاتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة. وحرصاً على مصالح البلدين الشقيقين وحقوقهما في المنطقة فإن الأمر يتطلب نظر مشروع القانون على وجه الاستعجال تطبيقاً للمادتين ٩٨، ١٨١ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»(١٦).

وفي نفس يوم وصول المرسوم إلى مجلس الأمة أحاله رئيس الأمة السيد/ جاسم الخرافي إلى لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لدراسته وإعداد تقريرها بشأنه تمهيداً لمناقشته في مجلس الأمة(١٧). وبعد أن اطلعت

لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية على مرسوم القانون المذكور أقرته بالإجماع ورفعت تقريرها بشأنه لمناقشته في مجلس الأمة. وفي جلسة يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/٧/١٥ وافق مجلس الأمة بالإجماع على المرسوم بمشروع قانون يتعلق بالاتفاقية بين الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة(١٨).

٥ – الخاتمة:

لقد صحت مقولة أنه إذا كانت العلاقات جيدة بين أي دولتين فإن الخلافات بينهما بما فيها النزاعات الحدودية يمكن أن تحل بالطرق الودية وبدون أن تؤدي إلى مواجهات أو مشاكل خطيرة. وهكذا فإن حسن علاقات الجوار بين الكويت والمملكة العربية السعودية مكنت حكومتي الدولتين من التوصل إلى حل يرضي الطرفين. إن الاتفاقية الموقعة بين البلدين في ٧/ ١٩٦٥/٧ لتقسيم المنطقة المحايدة بينهما مكنت البلدين من تطوير المنطقة بالشكل الذي يخدم مصالح الدولتين بشكل أفضل كما ساعدت على حسن استغلال الثروات الطبيعية في المنطقة. وعلى الرغم من تأخر ترسيم الحدود البحرية للمنطقة المقسومة لمدة ٣٥ سنة تقريباً تأخر فيها استغلال الثروات الطبيعية الموجودة مثل الغاز الطبيعي إلا أن التوقيع على معاهدة الترسيم جاء في وقت مهم جداً ليمنع ضياع حقوق الدولتين في استثمار حقول الغاز الموجودة في المنطقة المشتركة مع الحدود البحرية لإيران. من جانبها تفهمت إيران الوضع وصرحت بأنها ستؤجل الأعمال المتعلقة بالتنقيب عن الغاز الطبيعي في حقل الدره إلى أن يتم ترسيم الجرف القاري بينها وبين دولة الكويت. وهكذا فقد أبدت دولة الكويت ارتياحها للاتفاق الذي توصلت إليه مع المملكة العربية السعودية والذي تم بموجبه تحديد الحد الشمالي للجرف القاري المحاذي للمنطقة المحايدة. كما حسمت الاتفاقية سيادة الكويت على جزيرتي قاروه وأم المرادم حيث ينطلق الخط الحدودي البحري بين الكويت والمملكة العربية السعودية من النويصيب براً باتجاه الشرق بحراً حتى يصل إلى أم المرادم فيميل جنوبها بمقدار ١,٢٥ ميل بحري، بحيث تبقى أم المرادم وقاروه ضمن السيادة الكويتية.

الهوامش

١ – P.B. Beazley, ''Technical Aspects of Maritime Boundary Delimitation'', Maritime Briefing, Vol. I No. 2 1994, pp. 2-3.

٢ – عبدالله الغنيم، الكويت وجوداً وحدوداً، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٩٥، ص٢٢.

٣ – H.R. Dickson, Kuwait and Her Neighbours, London: George Allen and Unwin, 1956. P. 34. Ibid. P. 36.

٤ – المرجع السابق.

٥ – المذكرة التفسيرية لاتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة، قانون رقم ٤٨ لعام ١٩٦٦ في شأن تقسيم المنطقة المحايدة.

٦ – المرجع السابق.

٧ – قانون رقم ٤٨ لعام ١٩٦٦ بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في شأن تقسيم المنطقة المحايدة.

٨ – المذكرة التفسيرية لاتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة، قانون رقم ٤٨ لعام ١٩٦٦ في شأن تقسيم المنطقة المحايدة.

٩ – جاسم كرم، ترسيم الحدود السياسية لدولة الكويت كإحدى نتائج الغزو العراقي على الكويت – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – العدد ٧٤، يوليو ١٩٩٤، ص٣٠.

١٠– القبس، الكويت ٢٠٠٠/٧/١١.

١١– القبس، الكويت ٢٠٠٠/٦/١٩.

١٢– القبس، الكويت ٢٠٠٠/٦/٢٣.

١٣– اتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة، ٢/٧/ ٢٠٠٠، وزارة خارجية دولة الكويت.

١٤– المرجع السابق.

١٥- الرأي العام، الكويت، ٢٠٠٠/٧/١١.
١٦- مرسوم رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٠٠ بإحالة مشروع قانون في شأن الموافقة على الاتفاقية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة. الكويت اليوم ٢٠٠٠/٧/١٧.
١٧- القبس، الكويت ٢٠٠٠/٧/١١.
١٨- القبس، الكويت ٢٠٠٠/٧/١٦.

جاسم محمد يوسف كرم، دكتوراه في الجغرافيا السياسية من جامعة اكستر بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٤، وأستاذ مساعد بقسم الجغرافيا – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، وله اهتمامات بحثية في مجال الجغرافيا السياسية، مشاكل الحدود السياسية، جغرافية الانتخابات.